الأسئلة	الإجابة	
هل سيؤدي المشروع إلى:	نعم	لا
٧. **يتطلب نزوح مادي لملاك الأراضي/حائزيها؟** لا يجب أن يؤدي المشروع إلى أي شكل من أشكال النزوح المادي بغض النظر عن نوع حيازة الأرض.		✓
٨. **يتطلب إستحواذ أرض تزيد عن ١٠% من حيازة المالك/الحائزين أو سيؤثر على ١٠% أو أكثر من دخل المتضرر؟**[1] مسموح فقط بنزوح اقتصادي بسيط في ظل هذا البرنامج. تعريف هذا هو ١٠% على الأكثر من إجمالي حيازة المالك/الحائزين للأرض أو التأثير على ١٠% من دخل المتضرر.		✓
٩. **سيؤدي المشروع إلى إثارة نزاعات اجتماعية حول الأراضي في المستقبل**		✓

- إذا كانت الإجابة بنعم على أي سؤال مما سبق (١ إلى ٨)، يعتبر المشروع ضمن الفئة أ وفقًا لتصنيف البنك الدولي للخطورة الاجتماعية العالية، **ويستبعد من تمويل البرنامج.**
- إذا كانت الإجابة بلا على جميع ما سبق، يعد المشروع مؤهلًا للحصول على تمويل البرنامج ويمكن بعد ذلك تصنيفه وفق قانون البيئة المصري، انظر الملحق ١٣.٢
- يجب تجميع وتوثيق الأدلة والوثائق التي تدعم الزيارات الميدانية وأنشطة التشاور وجميع الملاحظات الميدانية الخاصة بالأراضي ورفقها بنموذج فحص الاهلية.

الخلاصة: المشروع مؤهل (✓) أو غير مؤهل ( )

ملحوظة : في حال تغيير نطاق أو مكونات المشروع سيتم إعادة فحص الأهلية له من جديد

التاريخ:

اسم الأخصائي البيئي في وحدة التنفيذ المحلية وتوقيعه:

اسم إخصائي مشاركة المواطنين وتوقيعه:

اسم أخصائي إستحواذ الأراضى والتعويضات في وحدة التنفيذ المحلية وتوقيعه:

[1] في حالة الإستحواذ على الأراضي (بغض النظر عن مساحة الارض المستحوذة من ملكية/منفعة المتضرر/المتضررين، يجب إتباع الضوابط وإجراءات التشغيل القياسية المذكورة في ملحق إستملاك الأراض ١.٤، كما يجب توثيق المستندات الدالة على تطبيق تلك الضوابط من قبل وحدات التنفيذ المحلية